



الشهيد سعيد العويناتي



أحمد مطر



أحمد مكي

في بيان مشترك بين جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين صادر في ديسمبر ١٩٧٦ أشار إلى أن الحملة الإرهابية التي جرت بعد اغتيال المدني قد توافقت مع مخطط لضرب الحركة العمالية وتصفية المؤسسات الاجتماعية ومضاغفة السلطة لحملات القمع ضد الاتحاد الوطني لطلبة البحرين بإيجاد أدوية بديلة.

وأوضح البيان بأن الحركة الوطنية البحرانية يهمنها أن تؤكد وسط حملات الزيف الواسعة التي تنشرها أبواق السلطة بأنه لا علاقة لها على الإطلاق بمقتل عبد الله المدني وتستكرج اسم أي فصيل وطني في هذه الجريمة، وتؤكد على أن الأسلوب الرئيسي للحركة الوطنية هو العمل الجماهيري الواسع وباستمرار والقائم على أساس شن النضال من أجل تحقيق المطالب الوطنية والاجتماعية العادلة للجماهير الشعبية في التحرير والديمقراطية، ومن أجل إطلاق الحريات العامة والسماح بتشكيل المنظمات السياسية والنقابية وحرية الرأي والصحافة وحق شعبنا في صنع سياسة البلاد الداخلية والخارجية والنضال لتصفية كافة القواعد العسكرية ونبذ الأحلاف العدوانية وعدم السماح للإمبريالية والرجعية بالتدخل في شؤون بلادنا وحل أزمات الإسكان والغلاء المستفحلة وتحسين الظروف المعيشية للجماهير.

إذا كانت هذه هي بوصلة الحركة الوطنية، وهي جل أهدافها ونضالاتها التي قدمت من خلالها مئات المعتقلين والمنفيين والشهداء، فهل ترضى لنفسها أن تفتال صحفياً ورجل دين لتتحرف البوصلة.

إن خبرة سنوات طويلة من النضال وتراكمات التجارب والمعارف لن تترك للحركة الوطنية الديمقراطية مجالاً للانحراف بوصلتها مهما حاولت أجهزة المخابرات المؤامرة ضدها.

## إن تبرئة المتهمين الرابع والخامس واللذين أصقت بهما تهمة التحريض على القتل بأوامر من قيادة الجبهة، يعني تبرئة الجبهة الشعبية من التهمة الباطلة

الشهيد محمد غلوم الذي أرادت السلطة أن تشوه سمعته وهو ميت عندما أدعت بأنه اعترف بدوره في الجريمة ومات بالسكتة القلبية، وأكد التصريح بأنه كان من واجب القضاء أن يصدر هذه البراءة ويطلب إحالة المتهمين باغتيال محمد غلوم إلى المحكمة ليعرف شعبنا القتلة الحقيقيين ومثيري الشغب والمتلاعبين بمقدرات الأمور.

وأكد التصريح بأنه إذا كان محمد غلوم قد استشهد، حسب زعم السلطة، بالسكتة القلبية، فإن اغتيال الصحفي الوطني الشاعر سعيد العويناتي يشكل جريمة أخرى كبيرة، ونظراً لعداوتها فإن السلطة لن تجرؤ على إصدار بيان توضح فيه أسباب الموت. إن هاتين الجريمتين لا يجب أن تمرأ أمام القضاء دون محاكمة عادلة وإصدار الأحكام العادلة بحق القتلة.

في تصريح صحفي للجبهة الشعبية في البحرين حول الأحكام الصادرة في قضية عبد الله المدني بتاريخ ١٧ يناير ١٩٧٧، أشار إلى أن المحكمة المدنية العليا في ١٦ يناير ١٩٧٧ أصدرت حكماً بالإعدام بحق اثنين من المتهمين بقتل عبد الله المدني والسجن المؤبد للمتهم الثالث، وتبرئة كل من عبد الأمير منصور وأحمد مكي اللذين اتهمتهما السلطة بأنهما أعضاء في الجبهة الشعبية وساهما في التحريض على ارتكاب جريمة القتل.

وأشار التصريح بأن تبرئة المتهمين الرابع والخامس واللذين أصقت بهما تهمة التحريض على القتل بأوامر من قيادة الجبهة، يعني تبرئة الجبهة الشعبية من التهمة الباطلة التي نسبت إليها، سواء مخطط الاغتيالات المزعوم داخل البحرين أو اختطاف طائرة من طيران الخليج أو نسف المنشآت الاقتصادية، هذه التهمة الرخيصة التي حاولت أجهزة هندرسون أن تلصقها زوراً بالجبهة، لقد تداعت هذه الاتهامات وارتدت إلى صدور السلطة ولم يتمكن المدعي العام بكافة الحيل والضغطات والاعترافات الكاذبة التي مارسها المخابرات على القضاة والمحامين، كل ذلك لم ينجح، وجاءت التبرئة كصفعة كبيرة للمخابرات وأساليبها الدنيئة.

كما أشار التصريح إلى أن المخابرات قد اتهمت ثلاثة من المعتقلين وهم محمد غلوم بوجيري وعبد الأمير منصور وأحمد مكي، وعندما اغتالت المخابرات محمد غلوم أصقت به تهمة التحريض على قتل المدني، وصرح المسؤولون بأن التحقيق سيكشف دور محمد غلوم في العملية، لكن الإدعاءات تبخرت ولم تتمكن المخابرات من إخراج مسرحيتها بشكل جيد، وعندما يصدر القضاء حكماً بالبراءة على عبد الأمير منصور وأحمد مكي فإنه يصدر حكماً بالبراءة على

معهم المدني).

كان هناك - إذن - هدف محدد لجهاز المخابرات وهو اقتلاع الحركة الوطنية من جذورها في البحرين وتصفيتها سياسياً ومطاردتها بواسطة الجماهير وحيث أن هذا الهدف ليس سهلاً في البحرين، فالحركة الوطنية عميقة الجذور، متغلغلة في أوساط العمال والطلبة وصغار الموظفين والمتقنين وقطاعات واسعة من الشعب، وحيث أثبتت كافة الأساليب التي استخدمتها السلطة منذ الخمسينات من القرن الماضي من اعتقالات ونفي ومطاردات وحرمان من العمل، كانت تعمق جذور هذه الحركة الوطنية وتلتف الناس حولها بدلاً من إضعافها، لذا بدأ استخدام أسلوب جديد لضرب الحركة الوطنية وذلك عبر استخدام الدين الإسلامي لمطاردة الأفكار الوطنية واليسارية والتقدمية، ومع أن هذا الأسلوب لم يحقق النجاح المنشود، فالفقراء والعمال والجماهير المسحوقة التي كانت تن تحت وطأة الإذلال وامتهان الحريات العامة والاضطهاد وقانون أمن الدولة، وكانت ترى أمامها الفساد والسرقات من كبار المسؤولين لم تمر عليهم هذه الخطة.

أعلنت القوى الوطنية آنذاك وبالأخص جبهة التحرير الوطني البحرانية والجبهة الشعبية في البحرين عن استنكارهما لاغتيال المدني واعتباره جزءاً من مخطط إرهابي واسع، ووجدت عملية الاغتيال هذا الاستنكار داخل الحركة الوطنية لمجملها لأنها كانت تصب في دولا ب أهداف السلطة الأمنية آنذاك ولأن الحركة الجماهيرية والحركة الوطنية تدرك أن ارتكاب هذه الجريمة ليس فقط محاولة لصرف أنظار الجماهير عن معركتها الحقيقية، بل مخطط إرهابي واسع لضعاف الحركة التقدمية وتصفيتها سياسياً، هكذا نشرت (٥ مارس) جريدة الجبهة الشعبية موقفها من هذه الجريمة.